

بسم الله الرحمن الرحيم
كلمة الأردن الترحيبية
الضيوف الكرام
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ووزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية بالترحيب بكم ضيوفاً أَعْزَاء مشاركين في المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف، والذي يعقد في عاصمتنا عمان برعاية كريمة من لدن حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة، تحت شعار ” نحو منهاج عمل لحماية الأسرة من العنف“ من أجل بناء أسرة سليمة لبناء جيل واعد وقيم عربية اصيلة، وضمان شيخوخة آمنة، ويأتي انعقاد المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف بهدف تطوير آليات التعاون العربية بشأن حماية الأسرة من العنف ومتابعة ما يجري على الساحة العربية من تطور العمل في مجال حماية الأسرة من العنف.

حيث يركز هذا المؤتمر على ترسيخ اطر التعاون العربي في مجال تبادل الخبرة والمعرفة في تطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية لحماية الاسرة من العنف الاسري في كل دولة عربية وبما ينسجم وطبيعة مجتمعتها، باستكمال البنية التحتية لمأسسة نهج تشاركي يعزز التواصل بين الدول العربية من خلال الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف الاسري بغية أن يترجم هذا التواصل إلى أنشطة وبرامج على المستويات الوطنية لحماية الاسرة والحد من العنف الاسري، وخلق ارادة ورؤى وطنية مناهضة للعنف الاسري، وتحقيق الغاية المنشودة بأسرة عربية خالية من العنف الاسري.

نتمنى لكم طيب الإقامة في بلدكم الأردن وكل النجاح لمؤتمرنا، وبما يسهم بإيجاد اضاءات مميزة تساعد في النهوض بمجتمعاتنا، ولا يفوتنا هنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في دعم هذا المؤتمر ونخص بالشكر كل من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، أمانة عمان الكبرى، جامعة الدول العربية، المجلس الثقافي البريطاني، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للسكان، منظمة الأسرة العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

السيدة هالة لطوف
وزير التنمية الاجتماعية

الدكتورة هيفاء أبوغزالة
أمين عام- المجلس الوطني لشؤون الأسرة

برنامج المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري
 نحو منهج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري
 عمان - ١٦ - ١٧ شباط ٢٠٠٩

		اليوم الأول ٢٠٠٩/٢/١٦
التسجيل		٠٩,٠٠-٠٨,٣٠
محور الموارد البشرية والمادية	الجلسات المتوازية	١٠,٣٠-٠٩,٠٠
محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية	الجلسات المتوازية	١٠,٣٠-٠٩,٠٠
استراحة		١٢,٠٠-١٠,٣٠
جلسة الافتتاح • كلمة جامعة الدول العربية. • كلمة الأمين العام - المجلس الوطني لشؤون الأسرة . • عرض (فلاش) حول منهج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف الأسري .		٠١,٠٠-١٢,٠٠
استراحة غداء		٠٢:٣٠-٠١,٠٠
محور الوقاية من العنف الأسري	الجلسات المتوازية	٠٤:٣٠-٠٢:٣٠
محور الحماية من العنف الأسري	الجلسات المتوازية	٠٤:٣٠-٠٢:٣٠
استراحة		٠٤:٣٠
		اليوم الثاني ٢٠٠٩/٢/١٧
محور الدراسات والبحوث	الجلسات المتوازية	١٠,٣٠ - ٠٨,٣٠
محور المتابعة والتقييم	الجلسات المتوازية	١٠,٣٠ - ٠٨,٣٠
استراحة		١١,٠٠ - ١٠,٣٠
محور التنسيق والشراكة		٠١,٠٠-١١,٠٠
استراحة غداء		٠٢,٣٠-٠١:٠٠
الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف		٠٤,٣٠ - ٠٢,٣٠
استراحة		٠٥,٠٠ - ٠٤,٣٠
التوصيات الختامية		٠٥,٣٠ - ٠٥,٠٠

الورقة التمهيديّة

المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف ” نحو منهاج عمل لحماية الأسرة من العنف “

عمان - الأردن

٢٠٠٩

مقدمة:

يعتبر العنف الأسري مشكلة عالمية لا تقتصر على مجتمع بعينه أو على شريحة اجتماعية دون غيرها، وإن كانت هناك مؤشرات على ارتباطه بالظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، بالإضافة لكونها مشكلة متعددة الأبعاد والأشكال والآثار (النفسية، والصحية، والاجتماعية، والثقافية) ومتداخلة بحقوق وواجبات كل أعضاء الأسرة وعلاقتهم بالمجتمع. وتتبلور أهمية هذه المشكلة من خلال ارتباطها باللبنة الأساسية للمجتمع وهي الأسرة واستقرارها وتماسكها مما ينعكس على استقرار المجتمع وتماسكه، وعليه فإنه لا بد من العمل على وضع برامج وطنية شاملة وفعالة لحماية الأسرة من العنف المبني على فهم السياق الاجتماعي-الثقافي لهذه المشكلة.

يُخلف العنف الأسري آثاراً اجتماعية واقتصادية ونفسية سيئة على أفراد الأسرة لا سيما النساء والأطفال منهم بالرغم من أن العادات والتقاليد قد تفرض أحياناً إبقاء أفعال العنف أسراراً خاصة بالأسرة وتحمل هذه الأسر نتائجها. وهناك نسبة كبيرة من تكاليف العنف تنجم عن أثره على صحة الضحايا، والعبء الذي يلقيه على المؤسسات الصحية، ويعطي ذلك للقطاع الصحي الدور الأساسي في مكافحة العنف، تشكل معالجة جذوره أولوية في صدارة الاهتمامات الهادفة إلى صحة المجتمع الذي ينبغي أن يدرك أفرادها أن الوقاية من العنف ممكنة إذ يُعتبر إدراك المشكلة الخطوة الأولى في طريق تحديد شكل الاستجابة له.

لقد تحققت على مستوى العربي إنجازات عديدة في مجال حماية الأسرة ووقايتها من العنف الأسري سواء في مجال تطوير السياسات والتشريعات أو في مجال الخدمات وتدريب العاملين، وقد تم عقد العديد من المؤتمرات العربية والإقليمية حول مناهضة العنف الأسري والعنف ضد الأطفال ومن أهمها:

- المؤتمر العربي الأول للجمعية الدولية للوقاية من إساءة معاملة الأطفال عمان- الأردن ٢٠٠٤ .
- المؤتمر العربي الإقليمي الأول لحماية الأسرة من العنف عمان ٢٠٠٥ .
- المؤتمر الإقليمي التشاوري الأول لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة ” مناهضة العنف ضد الأطفال “ القاهرة ٢٠٠٥
- المؤتمر الإقليمي التشاوري الثاني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الخاص بدراسة الأمم المتحدة حول ” مناهضة العنف ضد الأطفال “ القاهرة ٢٠٠٦ .
- المؤتمر الإقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الثالث ” إعلان النسخة العربية لدراسة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال “ القاهرة ٢٠٠٠
- المؤتمر الإقليمي الثاني لوقاية الأطفال من العنف والإساءة والإهمال اليمن ٢٠٠٧ .

وقد أجمعت البيانات الختامية لتلك المؤتمرات على مجموعة من القضايا والسياسات العامة التي يجب على كل دولة تبنيها في مواجهة قضية العنف الأسري والعنف ضد الأطفال سواء ما يتعلق بمراجعة وتطوير التشريعات، إجراء الدراسات والبحوث العلمية، تفسير النصوص الشرعية بعيداً عن بعض التفسيرات والفهم الخاطئ لها، تطوير مؤشرات ومعايير للمتابعة، تعزيز دور وسائل الإعلام بخلق ثقافة مناهضة للعنف، رفع كفاءة العاملين ومقدمي الخدمات لضحايا العنف الأسري، وتطوير آليات التعاون بين الدول وتطبيق النهج التشاركي بين الخدمات لتوفير الخدمات الأفضل لحالات العنف الأسري إضافة إلى الاستفادة من الشراكات الموجودة بين الدول العربية والشبكات وتعزيز عملها. من هنا فإن إيجاد منهاج عمل عربي مشترك يعزز تبني توصيات تلك المؤتمرات العربية والإقليمية في إطار منهجي وتنفيذ محاوره، وإيجاد شبكة عربية تعنى بحماية الأسرة يسهل تبادل الخبرات والتجارب العربية بين الدول في مجال حماية الأسرة من العنف، ويترجم الرؤى العربية لإيجاد أسرة عربية خالية من العنف الأسري.

وانطلاقاً من كون المجلس الوطني لشؤون الأسرة المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الأسري على المستوى الإقليمي وترجمة لدورة في تنسيق الجهود على مستوى الإقليم في تنظيم وتقديم التعاون لتنظيم المؤتمرات الإقليمية والدولية المعنية بحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري، والتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في تطوير وتنفيذ وتقييم سياسات واستراتيجيات الوقاية من العنف الأسري على المستوى الإقليمي. يأتي انعقاد المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف بهدف تطوير آليات التعاون العربية بشأن حماية الأسرة من العنف ومتابعة ما يجري على الساحة العربية من تطور العمل في مجال حماية الأسرة من العنف.

حيث يعتبر هذا المؤتمر فرصة للدول العربية ومؤسساتها المعنية بحماية الأسرة بلورة توجهاتها الوطنية في رسم السياسات والرؤى الوطنية من خلال تبادل الخبرات والمعرفة والعمل على تبني الممارسات الفضلى في مجال الوقاية والحماية من العنف الأسري، حيث يتضمن المؤتمر عدد من الأنشطة تغطي محاور المؤتمر الرئيسية، ومائدة مستديرة لبلورة التصورات المستقبلية حول الشبكة العربية لحماية الأسرة، وآليات بلورة وتبني وتنفيذ منهاج العمل العربي لحماية الأسرة، أدوار ومسؤوليات القطاعات المختلفة بحماية الأسرة.

المشاركين:

ويشارك في المؤتمر الجهات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف ممثلة بالمنظمات والهيئات الحكومية والمجالس الوطنية التي تضطلع بدور المتابعة والتنسيق، والمؤسسات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص التي تمتلك مبادرات على المستوى الوطني في مجال حماية الأسرة، والهيئات الدولية على المستويين الوطني والإقليمي المهتمة بقضايا الأسرة.

الهدف من المؤتمر

يهدف المؤتمر إلى تجسيد آلية عمل تشاركية بين الدول العربية سواء في متابعة مدى استجابة الدول لتطور العمل على مستوى رسم السياسات الوطنية ورفع التقارير الدولية. وتبادل الخبرات العلمية والعملية بشكل منهجي من خلال تأسيس الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف، وترسيخ آليات التواصل والتشبيك بين الدول العربية من خلال إعداد وتبني منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف يركز على أهمية التعاون وتبادل الخبرات في تطوير استراتيجيات وخطط العمل الوطنية لحماية الأسرة من العنف في كل دولة عربية مبنية على ترسيخ العمل التشاركي وتكاتف الجهود بين كافة الجهات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص على المستويات الوطنية، وبصورة تعكس الإرادة والرؤى الوطنية لمناهضة العنف والحد منه.

ويناقش المؤتمر عدة محاور لترجمة أهدافه في توحيد وتعزيز الجهود العربية في حماية الأسرة من العنف هي:

- شبكة العمل العربية لحماية الأسرة من العنف .
- منهاج العمل العربي لحماية الأسرة من العنف ومحاوره (الوقاية، الحماية، الموارد البشرية والمادية، التشريعات والسياسات والقضايا القانونية، الشراكة والتنسيق، الدراسات والبحوث، المتابعة والتقييم)
- ادوار ومسؤوليات الجهات المعنية بحماية الأسرة من العنف (الحكومة، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات الدولية والجهات المانحة).

مخرجات المؤتمر:

- تطوير منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف.
- إطلاق الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف.

منظمو المؤتمر

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بمرسوم ملكي في عام ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. ويعمل كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة للعمل معاً لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية.

رسالتنا

تعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب التغيرات الاجتماعية والثقافية في المملكة.

مهمتنا

المساهمة بضمان مستوى حياة أفضل للأسرة الأردنية من خلال رؤيا وطنية تدعم سياسات البلد التنموية وتمكن كافة الأسر الأردنية من تحقيق طموحاتها.

أدوارنا الاستراتيجية

- هيئة فكرية للسياسات الوطنية
- هيئة تنسيق ومتابعة
- هيئة حشد الدعم للقضايا الأسرية

أهدافنا الاستراتيجية

صياغة السياسات والإصلاح:

يلتزم المجلس كهيئة فكرية للسياسات الوطنية بإعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة من خلال توجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها.

إدارة البحوث ومصادر البيانات:

يلتزم المجلس بمصادقية المعلومات التي يقدمها حول كل ما يتعلق بالأسرة. لذا يقوم المجلس بإدارة جميع هذه المعلومات لتتمكن الجهات المعنية من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كفيلة بضمان استمرارية التقدم والرفعة للأسرة الأردنية.

حشد الدعم:

يركز المجلس الوطني لشؤون الأسرة على حشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية والترويج لحقوق أفراد الأسرة مما يكفل تأسيس قاعدة واسعة من صانعي القرار الذين يتمتعون بعلم ودراية بأهم قضايا الأسرة. كما يندرج توفير الدعم المالي ضمن جهود المجلس في حشد الدعم لضمان استمرارية البرامج الأسرية.

التنسيق والمتابعة:

يأتي تسهيل وتنسيق ومراقبة تطور وتطبيق وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالأسرة في صميم عمل المجلس الأمر الذي يحقق التوافق بين خطط وبرامج المجلس والمؤسسات الشريكة.

التطوير المؤسسي:

يهدف المجلس الوطني لشؤون الأسرة إلى تطوير ودعم مقدراته على التجاوب فنياً وإدارياً ومالياً مع دوره ومسؤولياته كما هو منصوص عليه في القانون الأردني.

وزارة التنمية الاجتماعية

- أنشئت وزارة التنمية الاجتماعية بموجب قانونها رقم ١٤ لسنة ١٩٥٦، ونظام تنظيمها رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٧؛ للقيام بمهامها في المجالات التالية:
- الرعاية الاجتماعية للأطفال الفاقدين للسند الأسري، وفي سن الحضانه، والمعنفين من داخل أسرهم، وخارجها، والواقعين في نزاع مع القانون. وكذلك الرعاية الاجتماعية للنساء المنفقات من أسرهن، والأشخاص ذوي الإعاقات العقلية والمتعددة، وكبار السن، والمتسولين.
 - تعزيز الإنتاجية والحد من الفقر، من خلال تمويل مشاريع قروض الأسر المنتجة، وتمويل صناديق مشروعات الائتمان المحلية للجان الأهلية التطوعية والجمعيات الخيرية، وبناء وصيانة المساكن للأسر الفقيرة، وتعزيز الوعي المجتمعي، وتسجيل الجمعيات والإشراف عليها.
 - مراجعة التشريعات الاجتماعية، وتطويرها، سواء أكانت قوانين أو نظم أو تعليمات.
- وتستند وزارة التنمية الاجتماعية، في أثناء قيامها بمهامها السالفة الذكر، إلى وحداتها الإدارية، ومنها وحداتها اللامركزية، البالغ عددها ١٧٥ وحدة، على شكل مديرية، ومكتب، ومؤسسة أو مركز أو دار رعاية. وإلى نطاقها الإشرافي المؤلف من ١١٠٠ جمعية محلية، و٤٩ جمعية عربية وأجنبية، و١٦٨ مؤسسة لرعاية المعوقين، و٢٤ مؤسسة لرعاية الأطفال الأيتام، و٨١٠ دور للحضانه، و١٢ مؤسسة لرعاية كبار السن، و٧ أندية نهارية للمسنين.
- وتسترشد وزارة التنمية الاجتماعية في عملها بإطارها الإستراتيجي، الذي يعكس:

رؤيتها:

مجتمع آمن عماده الأسرة ويتمتع بخدمات اجتماعية ذات نوعية وقيم مجتمعية تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي ومجتمع العدالة.

رسالتها:

الارتقاء بالعمل الاجتماعي التنموي، وتطوير السياسات الاجتماعية الشاملة والمتكاملة لتنمية المجتمع، وتحسين نوعية حياة أفرادهم، وتوظيف المعلومات والمعرفة لتوفير الخدمات الاجتماعية المتميزة، وترسيخ عملية التنمية المستدامة القائمة على مبدأ المساءلة والمشاركة.

أهدافها الإستراتيجية المؤسسية:

- أ- المساهمة في تطوير السياسة الاجتماعية، وتنفيذها.
- ب- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.
- ج- تنظيم العمل الاجتماعي الأهلي التطوعي، وتنشيطه.
- د- توفير الخدمات الاجتماعية والارتقاء بها.
- هـ- رفع كفاءة وزارة التنمية الاجتماعية، وفعاليتها.

برنامج المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف الأسري
نحو منهج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري
عمان - ١٦ - ١٧ شباط ٢٠٠٩

برنامج المؤتمر

التسجيل		٠٩,٠٠٠-٠٨,٣٠
محور الموارد البشرية والمادية		
الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة	الهدف	
تنمية الموارد البشرية وتعزيز القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال حماية الأسرة وأمنها.		
١. تعزيز قدرات المهنيين في القطاع القانوني والصحي والاجتماعي العاملون في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.	الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمحور	١٠,٣٠٠-٠٩,٠٠
٢. توفير التدريب الاولي والتدريب اثناء الخدمة للمهنيين، وتوفير التدريب المشترك للمتعددي المهن.		
٣. العمل على تطوير مدونات السلوك لكل مهنة تتعامل مع حالات العنف الاسري .		
٤. تعزيز قدرات ومهارات العاملين في مجال نشر الثقافة الأسرية، بما فيهم الإعلاميين، ورجال الدين والوعاظ والواعظات.		
٥. تدعيم البنية التحتية للمؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.		
استحداث برامج في العمل الاجتماعي والارشاد الأسري على مستوى البكالوريوس والدبلوم العالي لموائمة احتياجات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة.		
محور التشريعات والسياسات والقضايا القانونية		
الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة	الهدف	
أولاً: زيادة كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري.		
١. توفر خدمات صحية واجتماعية وقانونية، وخدمات تشاركية وبرامج مميزة تغطي كافة أنماط الرعاية واحتياجات المنفيين وأسرههم، وموزعة جغرافيا.	الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمحور	١٠,٣٠٠-٠٩,٠٠
٢. التأكيد على توفير خدمات شاملة وسهلة المنال وذات نوعية في جميع المناطق .		
ثانياً: تطوير معايير واجراءات وأدله للمؤسسات وللعاملين في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري.		
١. تطوير معايير للخدمة والممارسة لضمان جودة الخدمات.		
٢. تطوير إجراءات وأدله وبروتوكولات للعاملين في قضايا العنف الأسري.		
٣. ضمان التناغم والشمولية في الإجراءات والأدلة والبروتوكولات لجميع الخدمات المقدمة.		

اليوم الأول ٢٠٠٩/٢/١٦

استراحة		١٢,٠٠-١٠,٣٠	
جلسة الافتتاح		٠١,٠٠-١٢,٠٠	
<ul style="list-style-type: none"> • كلمة جامعة الدول العربية. • كلمة الامين العام - المجلس الوطني لشؤون الاسرة . <p>عرض (فلاش) حول منهاج العمل العربي لحماية الاسرة من العنف الاسري .</p>			
استراحة الغداء		٠٢:٣٠-٠١,٠٠	
محور الوقاية من العنف الأسري		٠٤:٣٠-٠٢:٣٠	
الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة	الهدف	الجلسات المتوازية	
<p>اولا: إحداث تغيير في الاتجاهات والسلوكيات المتعلقة بالعنف الأسري من خلال تعميق ثقافة الحماية والمعرفة بمفهوم العنف ومخاطره وكيفية الوقاية منه من خلال التعامل مع جذوره ومسبباته الاساسية ودور السياسات الوطنية في الوقاية من العنف الاسري . ويتم تنفيذ ذلك من خلال الاجراءات التالية :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. زيادة الوعي المجتمعي حول مفهوم العنف الأسري وسياقه الاجتماعي-الثقافي ومخاطره على الفرد والأسرة والمجتمع. ٢. توعية وتمكين طلبة المدارس والجامعات حول حقوق الإنسان وثقافة الحماية. ٣. تحسين طرق وصول الفئات الأكثر عرضة للعنف إلى المعلومات حول الخدمات وطرق الوقاية والحماية من العنف الأسري. <p>ثانيا: تعديل الاتجاهات وتعزيز السلوك الايجابي من خلال زيادة المعرفة بقضايا العنف الاسري في برامج التعليم المختلفة. ويتم تنفيذ ذلك من خلال الاجراءات التالية :</p> <ol style="list-style-type: none"> ١. تضمين مفاهيم العنف الاسري وطرق الوقاية والحماية منه في البرامج التعليمية في جميع مراحل التعليم. ٢. تضمين المفاهيم المتعلقة بالعنف وطرق الوقاية والحماية منه في برامج التخصصات الجامعية المعنية بالعنف، مثل برامج كليات الطب والتمريض، والقانون والشريعة والعلوم الاجتماعية-النفسية، والتربوية. 			
الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة		الهدف	الجلسات المتوازية
<p>أولاً: زيادة كفاءة وسرعة استجابة المجتمع والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية لحالات العنف الأسري.</p> <ol style="list-style-type: none"> ٢. توفير خدمات صحية واجتماعية وقانونية، وخدمات تشاركية وبرامج مميزة تغطي كافة أنماط الرعاية واحتياجات المعنفين وأسره، وموزعة جغرافياً. ٤. التأكيد على توفير خدمات شاملة وسهلة المنال وذات نوعية في جميع المناطق . <p>ثانياً: تطوير معايير وإجراءات وأدلة للمؤسسات وللعاملين في مجال حماية الأسرة من العنف الاسري.</p> <ol style="list-style-type: none"> ٤. تطوير معايير للخدمة والممارسة لضمان جودة الخدمات. ٥. تطوير إجراءات وأدله وبيروتوكولات للعاملين في قضايا العنف الاسري. <p>ضمان التناغم والشمولية في الإجراءات والأدلة والبيروتوكولات لجميع الخدمات المقدمة.</p>			
استراحة		٠٤:٣٠	

محور الدراسات والبحوث			
الهدف	الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة		
الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمحور	العمل على مأسسة عملية المتابعة والتقييم المتعلقة ببرامج حماية الأسرة على المستوى الوطني.		
	١. اعتماد منهجية للمتابعة والتقييم لقياس الإنجاز المتحقق من الأهداف وخطط العمل الموضوعية لبرامج حماية الأسرة. "١١١١"		١٠,٣٠ - ٠٨,٣٠
	٢. وضع السياسات والإجراءات الكفيلة بضمان فاعلية متابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بحماية الأسرة، والإشراف على عملية تطبيقها والعمل على تحديثها باستمرار.		١٠,٣٠ - ٠٨,٣٠
	٣. إنشاء وحدات في الوزارات والمؤسسات المعنية بحماية الأسرة والعمل على بناء قدراتها المؤسسية.		
	٤. وضع المعايير والآليات التي يتم على أساسها عملية المتابعة والتقييم، ووضع مؤشرات قياس الأداء اللازمة لمتابعة وتقييم الخطط والبرامج والمشاريع الخاصة بحماية الأسرة.		
	٥. إنشاء قاعدة بيانات تساعد في توفير كافة المعلومات والبيانات والمؤشرات التي تساعد في عملية التخطيط لحماية الأسرة على المستوى الوطني.		
محور المتابعة والتقييم			
الهدف	الاتفاق على الاهداف والانشطة المقترحة		
الاهداف الاستراتيجية والفرعية للمحور	التأكد من أن البرامج والسياسات والتشريعات المتعلقة بالعنف الأسري شاملة ومتكاملة وتقوم على المنهج التشاركي.		
	١. تحديد الفجوات والعوائق والتحديات في العمل التشاركي.		
	٢. تعزيز التنسيق والشراكة ما بين المؤسسات المعنية بالعنف الأسري، ومأسسة آليات الإبلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الاسري.		١٠,٣٠ - ٠٨,٣٠
	٣. تعزيز التعاون بين القضاء والشرطة والخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني لأعراض الإبلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.		
	٤. تدعيم وسائل الاتصال والتواصل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في جميع الإجراءات المتعلقة بالوقاية والحماية من العنف الأسري.		
	٥. تفعيل دور القطاعات المختلفة بما فيها القطاع الخاص كشريك اساسي فاعل للوقاية والحماية من العنف الاسري.		
استراحة			١١,٠٠ - ١٠,٣٠

محور التنسيق والشراكة وادوار القطاعات المختلفة		
الاتفاق على الأهداف والأنشطة المقترحة لمحور الشراكة والتنسيق والأدوار الأساسية للقطاعات المختلفة (الحكومية، الاهلية، الدولية، القطاع الخاص) في مناهضة العنف الأسري .	الهدف	
التأكد من أن البرامج والسياسات والتشريعات المتعلقة بالعنف الأسري شاملة ومتكاملة وتقوم على المنهج التشاركي.	الأهداف الاستراتيجية والفرعية للمحور	١١,٠٠ - ١,٠٠
١. تحديد الفجوات والعوائق والتحديات في العمل التشاركي.		
٢. تعزيز التنسيق والشراكة ما بين المؤسسات المعنية بالعنف الأسري، ومأسسة آليات الإبلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.		
٣. تعزيز التعاون بين القضاء والشرطة والخدمات الصحية والاجتماعية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني لأعراض الإبلاغ والتسجيل والتحويل لحالات العنف الأسري.		
٤. تدعيم وسائل الاتصال والتواصل بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في جميع الإجراءات المتعلقة بالوقاية والحماية من العنف الأسري.		
٥. تفعيل دور القطاعات المختلفة بما فيها القطاع الخاص كشريك أساسي فاعل للوقاية والحماية من العنف الأسري.		
استراحة غداء		١:٠٠ - ٢:٣٠
الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف		
١. هدف الشبكة .		٢,٣٠ - ٤,٣٠
٢. رؤية الشبكة.		
٣. رسالة الشبكة.		
٤. عضوية الشبكة.		
٥. آليات عمل الشبكة .		
استراحة		٣,٠٠ - ٥,٠٠
التوصيات الختامية		٥,٣٠ - ٥,٠٠

لجان المؤتمر العربي الثاني لحماية الأسرة من العنف

١٦-١٧ شباط ٢٠٠٩

اللجنة الفنية

الأعضاء

- | | |
|-------------------------|---|
| الدكتورة هيفاء أبوغزالة | الأمين العام / المجلس الوطني لشؤون الأسرة |
| السيدة فالتينا قسيصة | مدير عام / مؤسسة نهر الأردن |
| المعيد محمد الزعبي | مدير إدارة حماية الأسرة |
| الدكتور هاني جهشان | المركز الوطني للطب الشرعي / وزارة الصحة |
| السيدة زينة خوري | مؤسسة نهر الأردن |
| الانسة هانية ديرانية | وزارة الخارجية |
| الانسة لبنى الزعبي | صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة |
| الدكتور فواز الرطوط | وزارة التنمية الاجتماعية |
| السيد محمد شبانة | وزارة التنمية الاجتماعية |
| السيد محمد الخرابشة | وزارة التنمية الاجتماعية |
| السيد محمد مقداي | المجلس الوطني لشؤون الأسرة |
| السيد حكم مطالقة | المجلس الوطني لشؤون الأسرة |
| الانسة ربي قمي | المجلس الوطني لشؤون الأسرة |

اللجنة التحضيرية

الأعضاء

- | | |
|------------------------|--|
| السيد محمد مقداي | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة |
| السيد محمد داود | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - المالية والإدارية |
| السيدة لمى عواد | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - وحدة الإعلام والاتصال |
| السيد حكم مطالقة | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة |
| الآنسة ربي قمي | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - برنامج حماية الأسرة |
| الآنسة غدير زهران | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - المالية والإدارية |
| الآنسة إيمان أبو قاعود | المجلس الوطني لشؤون الأسرة - وحدة الإعلام والاتصال |

الداعمين للمؤتمر

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)

تأسس مكتب اليونيفيم الإقليمي للدول العربية في عمان عام ١٩٩٤، كواحد من ١٥ من مكاتب اليونيفيم الإقليمية حول العالم. واليوم يشمل مكتب يونيفيم الإقليمي للدول العربية ١٧ بلداً عربياً، هي: البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، فلسطين، قطر، المملكة العربية السعودية، سوريا، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، المغرب، تونس، ليبيا، الجزائر. ويركز عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) على ثلاث قضايا أساسية ذات أهمية فورية يتم التطرق لها من منظور الوقائع الإقليمية والوطنية في المنطقة العربية، وهي:

- تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها في المجتمع لضمان حياة آمنة.
- دعم القدرات المؤسسية في مجالات التخطيط الجندي وإدماج النوع الاجتماعي في إدارة الحكم
- تعزيز الحقوق الإنسانية للمرأة من أجل مكافحة كافة أشكال العنف لضمان استمرار عملية التنمية.
- تقوم اليونيفيم بتطبيق جدول أعمال لتمكين المرأة من خلال خمس استراتيجيات جوهرية:
- تعزيز القدرات الريادية للمنظمات والشبكات النسائية.
- تفعيل الدعم السياسي والمالي للنساء من قبل الشركاء المختلفين في عملية التنمية وتقديم المرأة.
- إنشاء علاقات وروابط جديدة فعالة مع المنظمات النسائية والحكومات ومنظمات الأمم المتحدة والقطاع الخاص.
- تنفيذ المداخلات المباشرة والمشاريع الجديدة التي تهدف إلى تمكين المرأة.
- تطوير قاعدة معرفية حول الاستراتيجيات الفعالة لإدماج قضايا النوع الاجتماعي في عملية التنمية.

امانة عمان الكبرى

أمانة عمان الكبرى مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي (وهي بلدية من جميع الوجوه) تدار أعمالها من قبل مجلس الأمانة ويعتبر مجلس الأمانة أعلى سلطة في الأمانة فمن الناحية الإدارية يضم المجلس ٦٨ عضواً برئاسة معالي أمين عمان الكبرى ويبلغ عدد المناطق الإدارية في أمانة عمان ٢٧ منطقة موزعة جغرافياً تحوي كل منطقة طاقم متكامل من الموظفين والمجلس مقسم بدوره إلى ٢٠ لجنة مختلفة حيث تضم العديد من الدوائر الخدماتية والتي تعمل ليلاً ونهاراً لإبقاء العاصمة التي تمثل واجهة الأردن الحضارية التي تعكس تقدمه وتطوره ومواكبته للعصر كما أن أمانة عمان الكبرى تقوم بدعم الجانب الترفيهي والثقافي بإقامة العديد من النشاطات والمهرجانات خلال السنة ليكتمل إحساس المواطن بجمالية المكان والحاجة للراحة النفسية بالترويح عن النفس.

جامعة الدول العربية

جامعة الدول العربية هي منظمة إقليمية، تجمع بين الأقطار العربية وهي بمثابة إطار للتعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتنسيق السياسي، على أساس من احترام سيادة الدول الأعضاء واستقلالها والمساواة بينها وذلك وفقاً لما نص عليه ميثاقها المنشئ، الذي تم التوقيع عليه بالقاهرة في ٢٢ مارس ١٩٤٥ (من قبل سبع دول مستقلة آنذاك وهي: مصر، سوريا، الأردن، العراق، لبنان، المملكة العربية السعودية واليمن)، تمثل دور الجامعة بتوثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها صيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية والمواصلات والثقافة والشؤون الاجتماعية والصحية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان - الأردن

بدأ صندوق الأمم المتحدة للسكان نشاطاته السكانية في الأردن في عام ١٩٧٦، من خلال دعم برامج العمل الخمسية بين الحكومة الأردنية والصندوق. المحاور الثلاثة التي يركز عليها عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان بالشراكة مع الحكومة الأردنية هي:

- السكان والتنمية
- الصحة والحقوق الإنجابية
- المساواة القائمة على النوع الاجتماعي

ويلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان من خلال المحاور السابقة، بدعم تحقيق الأهداف التي تساهم في رفاه النساء والرجال عن طريق توفير الدعم الفني والمالي للشركاء المنفذين الحكوميين وغير الحكوميين في الأردن.

المجلس الثقافي البريطاني

المجلس الثقافي البريطاني هو المؤسسة البريطانية الدولية التي تعنى بإتاحة الفرص التعليمية والعلاقات الثقافية، وهو مؤسسة خيرية مستقلة تعنى بربط الشعوب في جميع أنحاء العالم بفرص التعلم والأفكار الإبداعية البريطانية. كما يقوم المجلس ببناء علاقات دائمة بين المملكة المتحدة والدول الأخرى. ويعمل المجلس في (١١٠) دول في العالم، ويضم ما يزيد عن ٧٠٠٠ موظفاً وموظفة. تأسس المجلس الثقافي البريطاني في الأردن عام ١٩٤٨ وعمل خلال الـ (٦٠) عاماً المنصرمة مع الجهات المعنية في المملكة لتعزيز أواصر التعاون والشراكات ذات المنفعة المتبادلة في مجالات التعلم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفنون والثقافة واللغة الإنجليزية، والعمل على تطوير مجتمع مدني قوي ومتطور. وفي الأردن يسعى المجلس الثقافي البريطاني إلى أن يكون شريكاً فاعلاً في برامج التنمية والإصلاح التي تتبناها الحكومة الأردنية.

منظمة الأسرة العربية

تأسست منظمة الأسرة العربية في ٢١/١٠/١٩٧٧ م ، وهي منظمة عربية تتمتع بالشخصية المعنوية، كما تتمتع بالامتيازات والحصانات اللازمة لتحقيق أهدافها، وتضم في عضويتها أعضاء يمثلون الجهات والهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بشؤون الأسرة. أقر تأسيسها من قبل جامعة الدول العربية بقرار الجامعة رقم ٣٧٨٢ بتاريخ ١٤/٩/١٩٧٨ ودعا كافة الدول العربية إلى التنسيق والتعاون مع المنظمة والانضمام إلى عضويتها. وتتمتع بحق التمثيل لدى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة. وتهدف المنظمة إلى رعاية الأسرة العربية والنهوض بها . إيجاد سياسة عائلية تتوافق مع الظروف الموضوعية. تمثيل الأسرة العربية وإبراز حقوقها ومصالحها وحاجيتها وأمالها لدى المؤسسات الإقليمية والدولية. تدعيم أفاق التعاون بين الأسر وحثها علي القيام بوظائفها ومسؤولياتها.

مديرية الامن العام / ادارة حماية الاسرة

تأسست الادارة مع نهاية عام ١٩٩٧ وتم مباشرة العمل في بداية عام ١٩٩٨ ، وانحصر الاختصاص المكاني حتى بداية عام ٢٠٠٣ بمحافظة العاصمة عمان . تتعامل الادارة حالات الايذاء الجسدي والإهمال التي تقع على الأطفال متى كان الفاعل من داخل الاسرة. حالات الاعتداءات الجنسية الواقعة على الإناث والذكور بغض النظر عن عمر الضحية وسواء اكان الفاعل من داخل الاسرة او من خارجها . وتقدم الادارة الخدمات القانونية الشرطية من استقبال الشكاوى والتحقيق فيها وجمع الأدلة والقبض على الجناة والإحالة للمحاكم المختصة. خدمات الفحص الطبي والخدمات العلاجية. الخدمات الاجتماعية من إجراء الدراسات الاجتماعية للحالات التي تحتاج إلى متابعة اجتماعية . التحويل إلى دور الرعاية الاجتماعية. خدمات العلاج النفسي والسلوكي . وحماية المساء إليهم ، وتتعاون الإدارة مع بعض الجهات لحماية بعض الضحايا من فئات عمرية محددة والذين يوجد هناك خطورة عليهم في حال وجودهم مع أسرهم حيث يتم تأمين مأوى آمن لهم لحين استقرار وضعهم الأسري.

برنامج الامم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة التنمية العالمية للأمم المتحدة ، الداعي إلى التغيير وربط البلدان بالمعرفة والخبرة والموارد اللازمة لمساعدة الناس على بناء حياة أفضل. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مطبق على أرض الواقع في ١٦٦ دولة ، حيث يعمل معهم على الحلول الخاصة بهم لمواجهة التحديات التنموية على الصعيدين العالمي والوطني ويدعم البرنامج الجهود الوطنية لتسريع عملية التقدم المحرز في مجال التنمية البشرية بما يتوافق وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف التنموية المرتبطة بدولهم من خلال عملية منصفة اقتصادياً ومستدامة وبناء القدرات. لقد قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن المساعدة التقنية والمالية منذ عام ١٩٧٦ ، أي على مدى أكثر من ثلاثين عاماً من الخبرة في الأردن. ويركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمساعدة المملكة الأردنية الهاشمية لبناء وتقاسم الحلول في مجالات الحكم الديمقراطي والحد من الفقر والبيئة والطاقة ، والحد من المخاطر والانتعاش.